A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
LIMITED

A/HRC/WG.6/2/L.15
26 May 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثانية
جنيف، ٥-١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨

مشروع تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

رومانيا*

* ستصدر الوثيقة النهائية في وثيقة تحمل الرمز A/HRC/8/49. ويعمم المرفق بالصيغة التي ورد بها.

(A) GE.08-13736 190608 200608

المحتويات

	الفقـــــرات	*الصفحة*
مقدمة	١-٤	٣
أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض	٥-٥٧	٣
ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض.....	٥-١٢	٣
باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض	١٣-٥٧	٥
ثانياً - استنتاجات و/أو توصيات	٥٨-٦٠	١٦
ثالثاً - الالتزامات الطوعية للدولة موضوع الاستعراض	٦١	١٩

المرفق

تشكيلة الوفد ٢٠

مقدمة

١- عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المنشأ وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، دورتَه الثانية في الفترة من ٥ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨. وأُجري الاستعراض المتعلق برومانيا في الجلسة الخامسة عشرة المعقودة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨. وترأست وفد رومانيا سعادة السيدة رادوتا ماتاش، كاتبة الدولة بوزارة الخارجية في رومانيا. وترد تشكيلة الوفد، الذي كان يتألف من ٢٣ عضواً، في مرفق هذه الوثيقة. وقد اعتمد الفريق العامل هذا التقرير بشأن رومانيا في جلسته السابعة عشرة المعقودة في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٢- وفي ٢٨ فبراير/شباط ٢٠٠٨، كان مجلس حقوق الإنسان قد اختار، من أجل تيسير استعراض حالة حقوق الإنسان في رومانيا، مجموعة المقررين التالية (المجموعة الثلاثية): أنغولا، وكندا، والبوسنة والهرسك.

٣- ووفقاً للفقرة ١٥ من مرفق القرار ٥/١، صدرت الوثائق التالية من أجل استعراض حالة حقوق الإنسان في رومانيا:

(أ) تقرير وطني أُعدّ وفقاً للفقرة ١٥(أ) (A/HRC/WG..6/2/ROM/1)؛

(ب) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥(ب) (A/HRC/WG.6/2/ROM/2)؛

(ج) موجز أعدَّته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفق الفقرة ١٥(ج) (A/HRC/WG.6/2/ROM/3).

٤- وأحيلت إلى رومانيا عن طريق المجموعة الثلاثية قائمة أسئلة أعدتها مسبقاً كل من ألمانيا، والدانمرك، وآيرلندا، والسويد، وهولندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية. وهذه الأسئلة متاحة على الموقع الشبكي الخارجي للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض

ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

٥- في الجلسة الخامسة عشرة، المعقودة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، عرضت سعادة السيدة رادوتا ماتاش، كاتبة الدولة بوزارة الخارجية في رومانيا، التقرير الوطني لرومانيا ومنجزات بلدها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأشارت أيضاً إلى مشاركة المنظمات غير الحكومية في صياغة التقرير، وإلى ازدياد مشاركة المجتمع المدني الذي نشأ في رومانيا عقب عام ١٩٨٩ وأسهم في كفالة احترام حقوق الإنسان. وواجهت الحكومات المتتالية تحديات كثيرة، لا سيما فيما يتعلق بإعادة بلورة سلوك سياسي ومدني جديد، وإعادة التفكير في الاستراتيجيات المتبعة وفي تنفيذها، والتغلب على النماذج النمطية السائدة. وقالت إن رومانيا تولي أهمية خاصة لمسألة إيجاد التوازن الصحيح بين تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية وضمان احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٦- وفي معرض جوابها عن الأسئلة المقدمة مسبقاً، قالت المتحدثة إن حماية وتعزيز حقوق الإنسان في رومانيا أمر تكفله شبكة واسعة من المؤسسات القضائية وشبه القضائية والإدارية. وأضافت أن اختصاصات هيئة الدفاع عن الشعب والمجلس الوطني لمكافحة التمييز ومسؤولياتهما وتشكيلهما وأساليب عملهما تمتثل امتثالاً تاماً لمبادئ باريس. وإضافة إلى ذلك، تعمل رومانيا حالياً، مقتدية بالنموذج السويدي، على التمهيد للشروع في برنامج عمل وطني شامل لحقوق الإنسان يجري استعراضه سنوياً. وفي إطار هذه العملية، التي بُحثت أيضاً مع مفوض حقوق الإنسان لمجلس أوروبا، سيُعقد مؤتمرٌ هذه السنة تناقش خلاله السلطات والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في المجتمع المدني المبادئ التوجيهية لخطة العمل.

٧- وقالت إن إقامة العدل أمر يُسلّم بكونه شرط مسبق للتمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، مضيفة أن الحكومة اعتمدت عدة تدابير لتعزيز استقلالية القضاء. وتشمل هذه التدابير استراتيجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧؛ ونظاماً جديداً لتقييم النشاط المهني؛ وعقد دورات تدريبية وندوات متخصصة للعاملين في القضاء؛ وزيادة الشفافية؛ ورصد موارد مناسبة من الميزانية. وفيما يتعلق بمكافحة التمييز، شهدت الفترة الماضية تحسناً مطرداً للإطار القانوني والمؤسسي الرامي إلى منع التمييز بجميع أشكاله والمعاقبة عليه، وجرى وضع تشريع شامل يحظر التمييز المباشر وغير المباشر بجميع أشكاله ويحدد عقوبته استناداً إلى ١٥ معياراً صريحاً ينص عليها القانون. ويجوز للمجلس الوطني لمكافحة التمييز أن ينظر في قضايا التمييز ويفرض العقوبات المتعلقة به، بالاستناد إلى شكاوى و/أو معلومات يقدمها أفراد أو أشخاص اعتباريون أو جهة تتصرف بحكم المنصب.

٨- وتظل حالة أقلية الروما شاغلاً يكتسي أهمية خاصة. ففي عام ٢٠٠١، اعتمدت الحكومة استراتيجية من أجل تحسين حالة هذه الطائفة، وهي استراتيجية كانت ثمرة تعاون بين السلطات الحكومية ومنظمات غير حكومية لطائفة الروما، وجرى تكميلها لاحقاً بتدابير تندرج في خطة عامة رئيسية وُضعت من أجل تسريع تنفيذ الاستراتيجية؛ وأنشئت شبكة معقدة من المؤسسات، منها وكالة وطنية معنية بالروما. ومن بين التحديات الخاصة المتعلقة بالروما، ورد ذكر مسألة المستوطنات غير النظامية للطائفة، ومسألة التفرقة في المدارس؛ وقد أصدرت وزارة التعليم والبحث والشباب أمراً يحظر رسمياً عزل التلاميذ الروما واعتمدت منهجية من أجل منع التفرقة التي يتعرض لها أطفال الروما في المدارس والقضاء عليها. واتُخذت تدابير أخرى من أجل تسوية مشكلة أفراد الطائفة ممن ليست لهم وثائق تثبت هويتهم.

٩- وفيما يتعلق بمسألة المساواة بين الجنسين، اعتمدت رومانيا الاستراتيجية الوطنية لتكافؤ الفرص المتاحة للمرأة والرجل (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، وهي استراتيجية تتضمن إجراءات ترمي إلى تعزيز حقوق المرأة. واعتمدت رومانيا قانوناً بشأن تكافؤ الفرص المتاحة للمرأة والرجل. ويولى اهتمام خاص أيضاً للفئات المعرضة للتمييز المتعدد الأوجه، لا سيما النساء من طائفة الروما. واتخذت الحكومة عدة إجراءات كجزء من الجهود الرامية إلى تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وأولي اهتمام خاص في البرنامج الحكومي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ لمسألة منع ومكافحة العنف المترلي والعنف المرتكب ضد المرأة، واعتُمدت استراتيجية وطنية في هذا الصدد. وفي مجال حماية حقوق الطفل وتعزيزها، ركّزت السلطات على الإصلاح، ولم يفتأ عدد كبير من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية يقدم يد المساعدة إلى الحكومة والمجتمعات المحلية في سياق معالجة المسائل ذات الصلة بالأطفال. وأوردت السيدة رادوتا ماتاش معلومات عن الهيئة الوطنية لحماية حقوق الطفل المنشأة حديثاً، وهي هيئة تتدخل

في الإجراءات الإدارية والقضائية بهدف كفالة الحفاظ على حقوق الأطفال. وقد أعدَّت هذه الهيئة مؤخراً الاستراتيجية الوطنية لحماية حقوق الطفل وتعزيزها، الخاصة بالفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، وهي استراتيجية تشمل جميع فئات الأطفال، بمن فيهم الأطفال المعوقون. وشرعت السلطات في رومانيا مؤخراً في تناول المشكلة المتمثلة في العدد الكبير من الأطفال الذين يعانون من طول غياب والديهم ممن غادروا البلد بحثاً عن فرص عمل في الخارج.

١٠- واعتمدت السلطات الرومانية عدداً من التدابير التشريعية والتنظيمية المصممة لمواجهة كافة المشاكل ذات الصلة بتسيير نظام السجون، بما في ذلك مسألة الأمن وضمان استفادة المحتجزين من حد أدنى من الظروف اللائقة. وتقوم الإدارة الوطنية للسجون بتفتيشات منتظمة وغير معلنة مسبقاً وتخصصية في مرافق الاحتجاز. ويُلزم موظفو الخدمات الطبية بإخطار المدعي العام بأية آثار للتعذيب أو إساءة المعاملة يلاحظونها خلال فحصهم للمحتجزين.

١١- وفي مجال الصحة العقلية، تولي وزارة الصحة العامة أهمية كبرى لمسألة تحسين إدارة مستشفيات الأمراض العقلية. وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تنفذ الشبكة الوطنية لتعزيز الصحة والتوعية الصحية برامج تثقيفية موجهة للجمهور والعاملين الصحيين من أجل منع التمييز الذي يتعرض الأشخاص المصابون بالفيروس. وخلال السنوات الانتقالية، وبسبب عدة عوامل، شهدت رومانيا نوعاً ما نسباً مرتفعة من الوفيات النفاسية، لكن هذه النسب بدأت تتراجع، لا سيما بفضل انخفاض عدد حالات الإجهاض. وفي السنوات الماضية، أحرزت رومانيا تقدماً كبيراً على صعيد مكافحة شبكات الاتجار بالأشخاص، عن طريق زيادة قدراتها في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الاتجار بالأشخاص وتنفيذ البرامج والتدابير ذات صلة بذلك، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالضحايا.

١٢- وفيما يتعلق بحالة الأقليات الجنسية، تتيح القوانين الوطنية نظاماً متقدماً جداً للحماية، علماً أن الناس أصبحوا أكثر اطلاعاً، وهو ما يعني ضمنياً أنهم أصبحوا أكثر انفتاحاً وتسامحاً. وأشارت المتحدثة إلى أن هذه الفئة لا تزال معرضة للمواقف التمييزية المنتشرة في أوساط المجتمع الروماني، لا سيما في المناطق التي يغلب عليها الطابع المحافظ مثل الأرياف. وعلى صعيد التعاون الدولي، تعي رومانيا الحاجة إلى مواصلة رأب الثغرات المؤسسية والتشريعية الموجودة سعياً إلى زيادة تعزيز حقوق الإنسان، وأعادت رئيسة الوفد الروماني تأكيد التزام بلدها في هذا الصدد. وأضافت أن رومانيا بصدد تقييم الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي يمكن أن تنضم إليها، وأنها تعتزم توقيع الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. واختتمت المتحدثة بتأكيد التزام رومانيا بحقوق الإنسان وبعملية متابعة الاستعراض الدوري الشامل.

باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض

١٣- خلال الحوار التفاعلي الذي أعقب عرض ممثلة رومانيا، أدلى ٣٨ وفداً ببيانات أشادوا فيها بتمثيل رومانيا بوفد رفيع المستوى وعلى نوعية عرضها وتقريرها الوطني. وأعربت عدة وفود أيضاً عن ارتياحها للدور القيادي الذي يؤديه سعادة السيد دورو رومولوس كوستيا، الممثل الدائم لرومانيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بصفته رئيس مجلس حقوق الإنسان.

١٤- وإذ لاحظت الجزائر أن رومانيا تعمل على تعزيز حقوق الإنسان في البلد، أوصتها بأن تنضم إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وأوصت رومانيا أيضاً بتعزيز التدابير الرامية إلى النهوض بحقوق المرأة عن طريق التعليم، لا سيما نساء طائفة الروما والمرأة الريفية. وأوصتها أيضاً بمواصلة عملها من أجل تحسين حالة حقوق الطفل، لا سيما حقوق أطفال طائفة الروما المتعلقة بالرعاية الصحية والتعليم، وبالتصدي للمواقف السلبية والمتحيزة المنتشرة في أوساط الجمهور العام أو المعبر عنها في الخطاب السياسي وفي المواد الإعلامية، وبالتصدي للعنف والتمييز من جانب الشرطة، وبإذكاء الوعي بضرورة تعزيز حالة حقوق الإنسان بشكل عام.

١٥- وأشاد المغرب بالتزام رومانيا بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولاحظ انضمامها إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي. ورحب أيضاً بإنشاء المجلس الوطني لمكافحة التمييز، وطلب معلومات بشأن الاستراتيجية الوطنية لرومانيا. وأورد مثالاً عن ممارسة جيدة تتمثل في أن حرية التعبير التي يضمنها الدستور الروماني يرافقها مبدأ فرض عقوبات لمنع التحريض على الكراهية أو أي سلوك يمس بكرامة الأشخاص لأسباب جنسانية أو عنصرية أو دينية، الأمر الذي اعتبره مثالاً يحتذى في سياق مكافحة المظاهر المقلقة للتعصب في العالم. وطلب المغرب أيضاً معلومات عن المحاور الرئيسية لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان التي تعمل رومانيا حالياً على وضعها.

١٦- وأشارت سلوفينيا إلى تقارير تبعث على القلق إزاء الوضع القانوني فيما يتعلق بالحرية الدينية. وأعربت عن قلقها من أن القانون الجديد لعام ٢٠٠٦ المتعلق بالديانات يقصر التمتع بالحقوق على "الطوائف الدينية المعترف بها". وطلبت إلى رومانيا تقديم مزيد من المعلومات بشأن الكيفية التي يضمن بها القانون الجديد تكافؤ الحريات الدينية بين الطوائف الدينية، وأوصتها بزيادة مواءمة تشريعاتها المتعلقة بالحرية الدينية مع المعايير الدولية. وأوصت رومانيا كذلك بأن تعمل بصورة منهجية وباستمرار على الأخذ بمنظور جنساني في سياق عملية متابعة الاستعراض.

١٧- أما الصين فقد لاحظت أن رومانيا لا تزال تواصل تعزيز تشريعاتها الوطنية عن طريق إنشاء هيئات متخصصة، مثل المجلس الوطني لمكافحة التمييز، وبوضع سياسات وخطط عمل ملائمة تتناول أموراً منها قضايا أقلية الروما. وأضافت أن رومانيا تعزز أيضاً تعاونها مع المجتمع الدولي وتشارك بنشاط في أعمال مجلس حقوق الإنسان. ولاحظت أن التقرير الوطني لرومانيا يشير إلى التحديات التي تواجهها رومانيا في سياق تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وسألت عن المرحلة التي بلغها تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتكافؤ الفرص للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ وعن النتائج التي حققتها الاستراتيجية.

١٨- وأشادت تونس بالجهود التي تبذلها رومانيا من أجل تعزيز حقوق الطفل ورحبت بالخطة الاستراتيجية الوطنية من أجل الطفل، وبالهيئة الوطنية الجديدة لحماية حقوق الطفل، وبوجود مجموعة رفيعة المستوى تضم مسؤولين حكوميين وبرلمانيين وممثلين عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، والمجتمع المدني أنشئت لتقديم المشورة إلى الحكومة فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية تضمن تمتع الأطفال بحماية مستوفية للمعايير الدولية. وأوصت بأن تواصل رومانيا جهودها لضمان أفضل حماية ممكنة للأطفال، لا سيما الأطفال الأكثر تعرضاً للمخاطر.

١٩- ورحبت أذربيجان بالعملية الديمقراطية في رومانيا وبالتقدم الذي أحرزته في مجال حقوق الإنسان. وأشارت إلى مشاركة رومانيا وتعاونها في إطار هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة. وأشادت بالقوانين الشاملة التي اتخذتها رومانيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص وبتوسيع نطاق مبادرة "المستشفيات المراعية للطفل". وطلبت إلى رومانيا تقديم معلومات بشأن الوضع فيما يتعلق بزيارة المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم. أما فيما يتعلق بالنداء المشترك الذي صدر في إطار الإجراءات الخاصة بشأن تزايد عدد الأطفال المتجر بهم والأطفال الذين يتعرضون للاستغلال الجنسي، سألت أذربيجان عما يعيق التدابير المتخذة من أجل التصدي لهذه الحالة. واستفسرت أيضاً عن التدابير المتخذة للتصدي لمسألة التشهير الديني والإهانة العلنية للرموز الدينية.

٢٠- وسألت الولايات المتحدة عما قامت به الحكومة لضمان إدراك الكيانات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ قانون رعاية الطفل لعام ٢٠٠٥ لمسؤولياتها وقيامها بواجباتها على النحو المطلوب. واستفسرت أيضاً عن سبب البطء الكبير الذي يعتري تنفيذ القانون المتعلق برد الممتلكات الذي اعتمد في عام ٢٠٠٥، وعن سبب فشل الحكومة في إقناع الكنيسة الأرثوذوكسية الرومانية بالتعاون في هذا الأمر. وأوصت بأن تبذل رومانيا جهوداً حثيثة للعمل مع الكنيسة الأرثوذوكسية من أجل إيجاد حل لمسألة رد الممتلكات، بما يشمل امتثال هذه الكنيسة للقرارات القضائية.

٢١- وإذ لاحظت كندا أن انضمام رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي رافقه اعتماد معايير مرجعية لرصد التقدم على صعيد مكافحة الفساد، وأن رومانيا كثفت جهودها في هذا الصدد، سألت عن الخطوات الإضافية التي يجري اتخاذها في هذا السياق. وأوصت بأن تضع رومانيا استراتيجية قطرية متماسكة لمكافحة الفساد وأن ترصد تنفيذها. وأوصت رومانيا بتعزيز قدرات السلطة القضائية على جميع الصعد وتسريع الإصلاحات القانونية، لا سيما في مجال المعالجة القضائية لمسألة الفساد في الأوساط العليا استناداً إلى الهدف الذي حُدِّد في تقرير المفوضية الأوروبية المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بموجب آلية التعاون والتحقق. ولاحظت أن طائفة الروما تظل الأقلية العرقية الأكثر ضعفاً وأوصت رومانيا باتخاذ تدابير إضافية لمكافحة التمييز ضد الأقليات، بما فيها السكان الروما، والمثليون، والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأوصت أيضاً بأن تتخذ رومانيا تدابير إضافية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بما يشمل تدريب الشرطة على التعامل مع ضحايا الاتجار والاعتداءات الجنسية، وتنفيذ نظام لحماية الشهود في قضايا الاتجار بالأشخاص. وإذ لاحظت بطء وتيرة تسوية قضايا رد الممتلكات، الموروثة عن العهد الشيوعي، استفسرت عن الإصلاحات القانونية المخطط لها لتسريع هذه العملية وأوصت بأن تسرع رومانيا عملية رد الممتلكات.

٢٢- ورحبت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية بالعملية الاستشارية التي أتاحت إشراك كافة الجهات صاحبة المصلحة في صياغة التقرير الوطني. وأشادت بانضمام رومانيا إلى الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وأوصتها باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان توافق التشريعات ذات الصلة بالموضوع مع المعايير الدولية التي تنص عليها تلك الصكوك. وإذ رحبت بالتزام رومانيا باتخاذ مبادرات ترمي إلى تحسين الحقوق الإنسانية لأقلية الروما، قالت إنها منشغلة إزاء مسألة إن هذه الفئة تظل غير متمتعة بالمساواة التامة فيما يتعلق بنيل التعليم، واستفسرت عن الخطوات المتخذة لمعالجة هذه المسألة. وأعربت عن قلقها من أن معيشة وعلاج المرضى في مستشفيات الأمراض العقلية يشوبهما انتهاك للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأوصت رومانيا بأن تنظر على وجه

الاستعجال في اعتماد تدابير لتحسين أوضاع المصابين بأمراض عقلية. ورحبت بالتقدم المحرز فيما يتعلق بدعم الأطفال المعوقين، لكنها أشارت إلى أن الحاجة لا تزال تدعو إلى خطوات أخرى كثيرة. ولاحظت المملكة المتحدة أن معدلي الإجهاض والوفيات النفاسية تراجعا منذ عام ١٩٩٠، وأوصت بأن تتخذ رومانيا مزيداً من التدابير لتحسين الصحة الجنسية والإنجابية، لا سيما في أوساط الفئات المهمشة.

٢٣- ورحبت أنغولا بالجهود التي بذلتها رومانيا منذ عام ١٩٩١ في سبيل النهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها وتوطيد إطارها القانوني والمؤسسي. وإذ لاحظت التقدم المحرز على صعيد حماية الأقليات، استفسرت عما يمكن عمله كخطوة إضافية من أجل إعمال حقوق أقلية الروما وضمان اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

٢٤- وحثت فرنسا رومانيا على تعزيز إدماج الروما على صعيد الإسكان والصحة والتعليم. وفيما يتعلق بحقوق الطفل، أيدت فرنسا توصيات الجزائر الداعية إلى ضمان حقوق الطفل على نحو أفضل، لا سيما الحق المتعلق بالتسجيل المدني، والتعليم، والصحة، والحماية من العنف. وبالنسبة إلى حقوق المرأة، أوصت رومانيا بتعزيز جهودها الرامية إلى مكافحة العنف المرتكب ضد المرأة عن طريق الإعلام والوقاية وحماية الضحايا ومعاقبة الجناة. وبخصوص مسألة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أبرزت فرنسا، على غرار ما ذكرته كندا، ضرورة مكافحة التمييز ضد المرضى المصابين بالفيروس/الإيدز. وفيما يتعلق بحالات الاختفاء القسري، لاحظت اعتزام رومانيا توقيع الاتفاقية وشجعتها على ذلك وعلى التصديق عليها.

٢٥- ورحبت الدانمرك بالجهود الحالية المبذولة لمتابعة قضايا تجاوزات الشرطة واستخدامها المفرط للقوة، وبالتدابير المتخذة لتحسين الأوضاع في السجون. لكنها لاحظت أن تعرض السجناء لتجاوزات من جانب السلطات واعتداءات من جانب سجناء آخرين لا يزال مشكلة قائمة. وأوصت بأن تواصل الحكومة بذل جهودها وتعزيزها لتفادي إساءة معاملة السجناء، مع ضمان التحقيق في جميع حالات الاعتداء والاستخدام المفرط للقوة من جانب السلطات وضمان اتخاذ التدابير المناسبة في هذا الصدد. وأشارت إلى القانون المعتمد مؤخراً بشأن الحرية الدينية وأوصت بأن تتخذ الحكومة خطوات من أجل إعادة تقييم التدابير اللازمة لضمان تنفيذ مبدأ الحرية الدينية أو حرية المعتقد بدون تمييز. وأوصت أيضاً بأن تأخذ السلطات الرومانية بنهج استباقي في كشف حوادث التعصب الديني ووضع حد لها، وهي حوادث تمر كثيراً دونما عقاب.

٢٦- وأشارت جمهورية كوريا إلى الجهود المبذولة منذ ١٩٨٩ لتحسين الحالة الاقتصادية في البلد، وتوسيع نطاق الحريات والحقوق، وإيلاء اهتمام خاص لحماية الحقوق الإنسانية للطفل والأسرة. واستفسرت عن التدابير التي اتخذتها رومانيا لمعالجة المسائل المتعلقة بصحة أطفال الشوارع، وطلبت إليها أن تقدم مزيداً من المعلومات بشأن التدابير المحددة المتخذة لضمان استقلالية القضاء.

٢٧- وأوصت آيرلندا بأن تواصل رومانيا اتخاذ مزيد من التدابير لضمان تمتع الروما بالمساواة في مجال حقوق الإنسان. وأوصت بأن تتخذ رومانيا مزيداً من التدابير لتحسين الأوضاع المعيشية في أماكن الاحتجاز. وأوصت أيضاً بأن تتخذ رومانيا تدابير أخرى لضمان تقديم رعاية مناسبة في مجال الصحة العقلية. وأوصت رومانيا بمواصلة اتخاذ إجراءات إضافية لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صفوف الأطفال ومكافحة تعرض الأشخاص

المصابين بالفيروس/الإيدز للتمييز، عن طريق تقديم العلاج المناسب والمعلومات الكافية. وأخيراً أوصت رومانيا بأن تهيئ تدابير أخرى لمكافحة تعرض المعوقين للتمييز، بما يشمل تحسين وصولهم إلى الخدمات الاجتماعية والصحية.

٢٨- أما المكسيك فقد رحبت بتقييم حالة حقوق الإنسان في البلد وبالالتزام الواضح لرومانيا بحقوق الإنسان، الأمر الذي أدى إلى سياسة منفتحة على صعيد التعاون مع الهيئات الدولية. وأشادت باتخاذ رومانيا تدابير لحظر جميع أشكال التمييز وبالتقدم المحرز في مجال التعليم والإصلاح من أجل تعزيز حماية الأطفال. وإذ أعربت عن إدراكها للتحديات التي تواجهها رومانيا، طلبت مزيداً من المعلومات وأوصت بأن تضاعف رومانيا جهودها لتعزيز إنصاف المجتمعات الريفية من حيث ضمان تمتعها بالحقوق والفرص، لا سيما الأقليات العرقية والنساء والأطفال ممن يعيشون في المناطق الريفية. وأشارت المكسيك إلى الطائفة العريضة من التدابير المتخذة لمكافحة الاتجار بالأشخاص واستفسرت عن أسباب هذه الظاهرة وعن التدابير الإضافية المتخذة للتصدي لها. وأوصت رومانيا بتكثيف جهودها لتنفيذ توصيات المقرر الخاص المعني ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين. وأوصت أيضاً بأن تصدق رومانيا على اتفاقية حقوق الأشخاص المعوقين؛ واتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٢٩- وطلبت السودان معلومات بشأن خطوات التعاون القانوني والدولي والتدابير المتصلة بذلك التي تتخذها رومانيا لتنسيق حماية حقوق الطفل. وقالت إنها ترغب في الاستفادة من خبرة رومانيا في مجال حماية حقوق الطفل وصونهم من محاولات الاختطاف والترحيل إلى الخارج. وأشادت برومانيا على جهودها من أجل تحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، ودعت إلى زيادة التعاون مع البلدان النامية فيما يتعلق بهذه المسائل.

٣٠- وأشادت السنغال بجهود رومانيا الرامية إلى وضع وإعمال إطار مؤسسي ملائم لحقوق الإنسان. وطلبت معلومات بشأن إنجازات الهيئة الوطنية لحماية حقوق الطفل والدور الذي يمكن أن تؤديه في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية حقوق الطفل. واستفسرت عن السمات الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة التمييز وقوانين مكافحة التمييز، وأضافت أنها تأمل أن تنظر الحكومة في الإسهام بهذه الاستراتيجية في العملية التحضيرية لمؤتمر استعراض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان الذي سيعقد في عام ٢٠٠٩.

٣١- وأشادت تركيا بإنشاء رومانيا عدة مؤسسات لحقوق الإنسان، منها المجلس الوطني لمكافحة التمييز، وبأنشطة الرصد التي يضطلع بها أمين المظالم، ومستوى التعاون الكبير الذي تبديه رومانيا في إطار الإجراءات الخاصة، وبمكافحتها للاتجار بالأشخاص. لكنها أشارت إلى التمييز الاجتماعي الذي يلاقيه ضحايا الاتجار عند عودتهم إلى مناطقهم في رومانيا. ولاحظت بارتياح إدراك السلطات للمشاكل التي يعانيها نظام السجون وأوصت رومانيا بالعمل على تحسين أوضاع السجون. وحثت رومانيا أيضاً على زيادة جهودها من أجل القضاء نهائياً على العنف المترلي الذي تتعرض له المرأة. واستفسرت كذلك عن التدابير الإضافية المتخذة لمعالجة مسألة التخلي عن الأبناء.

٣٢- ولاحظت إيطاليا بارتياح تعاون رومانيا مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان لكنها أشارت إلى ما يشهده ذلك من تأخرات في تقديم رومانيا لتقاريرها إلى هيئات المعاهدات، وسألت عما إذا كانت السلطات تعتزم

تصحيح هذا الوضع. وأشارت إلى أن رومانيا اعتمدت أحكاماً قانونية بشأن منع جميع أشكال التمييز والمعاقبة عليها، وأنشأت المجلس الوطني لمكافحة التمييز، لكن التمييز الجنساني، وتحديداً العنف المترلي الذي تتعرض له المرأة، يظل مسألة تثير القلق. وأوصت رومانيا باعتماد تدابير وتنفيذها بفعالية من أجل منع العنف المترلي الذي تتعرض له المرأة والقضاء عليه. وأوصت رومانيا أيضاً بوضع استراتيجية وطنية للتثقيف بحقوق الإنسان في إطار النظام المدرسي، وفقاً لخطة عمل البرنامج العالمي للتثقيف بحقوق الإنسان، التي وضعت للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، بما يشمل استعراض وتنقيح المناهج والكتب المدرسية، وتدريب المعلمين، ووضع حقوق الإنسان موضع الممارسة في الحقل المدرسي.

٣٣- وأشار وفد رومانيا إلى مبادرة الحكومة بشأن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي مبادرة اتُخذت في إطار تحاور مع المنظمات غير الحكومية، على أن يجري تقييمها في نهاية عام ٢٠٠٨. وأضاف أن المنظور الجنساني مسألة روعيت في عملية صياغة التقرير الوطني وفي جميع الاستعراضات القطاعية التي أجريت. وأقرت رومانيا بأن نساء طائفة الروما هن من بين الفئات الأكثر تعرضاً للتمييز المتعدد الأوجه. وقالت إن المجلس الوطني لمكافحة التمييز مخول التحقيق في حالات التمييز وفرض عقوبات بشأنها، وهو يتلقى ويستعرض ملتمسات وشكاوى وأصدر عقوبات في حق أشخاص من مستوى عال. وفي عام ٢٠٠٧، اعتمد المجلس الوطني الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التمييز ومنعه. وسيجري اعتماد الاستراتيجية الوطنية لحماية حقوق الطفل الخاصة بالفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وهي أول استراتيجية تشمل جميع فئات الأطفال، بمن فيهم الأطفال المعوقون. وأضافت رومانيا أن معظم الطوائف الدينية وافقت على القانون المتعلق بالحرية الدينية قبل اعتماده من البرلمان، وأن القانون لا يقيد بأي شكل كان ممارسة الحرية الدينية. وقالت إن هذا القانون لم يحد من حرية التعبير، وأن الهدف الوحيد منه هو حظر الخطابات والأفكار التي تروج للكراهية والتي قد تجرح شعور الأشخاص المؤمنين. وفيما يتعلق بقضية إرجاع ممتلكات الكنيسة الرومانية الموالية لروما، أشارت رومانيا إلى اعتماد إطار تنظيمي وإلى أن الكنيسة الرومانية الموالية لروما حرة في اللجوء إلى القضاء لإقامة دعوى استرداد ممتلكات في حالة فشل حوارها مع الكنيسة الأرثوذوكسية الرومانية والكنيسة الكاثوليكية. وأضاف الوفد أن السلطات العامة تحاول تعزيز هذا الحوار.

٣٤- وأشار الوفد إلى أن آلية التعاون والتحقق المتعلقة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تشمل عدة معايير مرجعية، بما فيها تعزيز استقلالية القضاء، ومواصلة عملية إصلاح القضاء، ومكافحة الفساد بفعالية. وفي معرض ذكر الوفد لبعض أوجه التقدم الحاصل مؤخراً، أشار إلى اتخاذ تدابير مؤسسية منها إنشاء الوكالة الوطنية المعنية بالنزاهة في عام ٢٠٠٧، التي تشمل مهامها، في جملة أمور، التحقق من التصريح بالممتلكات والمصالح، وهي مسألة تهم طائفة عريضة من الأشخاص ممن يشغلون مناصب رفيعة المستوى. وستشرع الوكالة الوطنية المعنية بالنزاهة في عملها في عام ٢٠٠٨. والهيئة الرئيسية المختصة بمكافحة الفساد في الأوساط المتوسطة والعليا هي المديرية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة للوزارة. وأشار الوفد إلى جهود المديرية في مجال مكافحة الفساد على الصعيد المحلي أيضاً، وإلى تعزيز جهود مكافحة الفساد الصغير. وليست السلطات هي الجهة الوحيدة التي تعمل على تشجيع الامتثال لقواعد السلوك، بل إن المجتمع المدني أيضاً يؤدي دوراً في هذا الصدد. وفيما يتعلق بنظام السجون، جرت معالجة مسألة الاكتظاظ على مدى سنوات ولم يعد في الأمر مشكلة الآن. وتبلغ النسبة المئوية لامتلاء السجون ٧٩ في المائة. وفيما يتعلق بمسألة السياسات المتعلقة بحقوق طائفة الروما، قال الوفد إن تدابير قد اتخذت لتمكين الروما من استخدام الأموال المقدمة من الاتحاد الأوروبي لتحسين أوضاع هذه الفئة؛ وفي السنوات الثلاث الماضية، ركزت

الوكالة الوطنية التي ترعى مصالح الروما على مسألة الأموال المقدمة من الاتحاد الأوروبي باعتبارها محوراً رئيسياً. وشرعت الوكالة الوطنية المعنية بالروما في حملة لإذكاء الوعي في أوساط مجتمعات الروما بسبل الاستفادة من هذه الأموال. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أوضحت الحكومة أن الوكالة الوطنية المعنية بالروما قد تلقت عشرات الملايين من اليورو من أجل مشاريع في مجالي العمل والتعليم، ستشارك في تنفيذها أيضاً منظمات غير حكومية لطائفة الروما. والإطار التشريعي القائم حالياً هو أحد أنجح الأطر التشريعية في أوروبا من حيث إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

٣٥- وطلبت الجمهورية التشيكية مزيداً من المعلومات بشأن التدابير المتخذة لمنع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال، وأوصت بأن تعزز رومانيا حماية ضحايا الاتجار من التعرض للتجريم. وسألت أيضاً عن التدابير المعتمدة للقضاء على المواقف المجتمعية السلبية والتمييز اللذين يتعرض لهما الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأفراد أقليات الميل الجنسي أو الهوية الجنسية. وأوصت بأن تطبق رومانيا عقوبات فعالة في قضايا التمييز الذي يستهدف الأشخاص المصابين بالفيروس، وبأن تحظر الحكومة إلزامية اختبار كشف الإصابة بالفيروس كشرط للحصول على عمل، وأن تضمن عدم منع الأشخاص المصابين بالفيروس، تعسفياً، من العمل أو الالتحاق بمدارس مهنية. وأوصت أيضاً رومانيا بمواصلة اعتماد تدابير، منها برامج التوعية، لمكافحة الأحكام المسبقة السلبية والتمييز الذي يستهدف أقليات المصابين بالفيروس أو الأقليات الجنسية. وأوصت بالشروع في برامج لإذكاء الوعي ترمي إلى حماية تمتع أفراد أقليات الميل الجنسي أو الهوية الجنسية بحقوق الإنسان، وتُوجه إلى موظفي إنفاذ القانون، كجزء من حملة شاملة واسعة النطاق لمنع حالات إساءة المعاملة خلال الاحتجاز التي يكون ضحيتها أشخاص يُعتبر أنهم من تلك الجماعات وللمعاقبة عليها. وأوصت الجمهورية التشيكية بأن تصدق رومانيا في المستقبل القريب على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، وبوضع آلية وطنية وقائية فعالة.

٣٦- وأبدت كولومبيا اهتماماً كبيراً بالمعلومات التي قدمتها رومانيا في تقريرها الوطني بشأن مسألة التمييز وبالتعريف الواسع الذي اعتمدته في سياق هيكلها القانون والمؤسسي، الذي يحظر ويقمع أي نوع من أنواع التمييز سواء لأسباب عرقية أو دينية أو وطنية أو جنسانية أو متعلقة بالميل الجنسي. واستفسرت عن الأسلوب الذي تتبعه رومانيا لتيسير مشاركة المجتمع المدني في إعمال الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتنفيذ تدابير منع ومكافحة التمييز، وسألت هل هناك أي مؤشرات يعول عليها لقياس تأثير هذه الاستراتيجية.

٣٧- أما قطر فقد أبرزت التحديات والالتزامات التي تناولتها رومانيا في تقريرها الوطني. واقترحت أن تُدرج هذه الالتزامات ضمن التوصيات التي سيعتمدها الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

٣٨- وأشادت بنغلاديش بالخطوات التي اتخذتها رومانيا في مسارها الديمقراطي، بما في ذلك جهودها في مجال حقوق الإنسان. ولاحظت أيضاً ما أعربت عنه هيئات المعاهدات من انشغال، مشيرة إلى مسألة التمييز الذي تتعرض له الأقليات، لا سيما طائفة الروما. وحثت رومانيا على مواصلة تحسين أوضاع الروما ليتسنى لهم الاستفادة من الفرص الاجتماعية – الاقتصادية والتمتع بحقوقهم الإنسانية الأساسية. وأشارت أيضاً إلى انشغال اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بحالات التمييز الذي تتعرض له المرأة، لا سيما ما تتعرض له المرأة الريفية في سوق العمل. واستفسرت أيضاً عن التدابير المتخذة لتنفيذ توصيات لجنة حقوق الطفل.

٣٩- وأشادت غواتيمالا بتغلب رومانيا على مختلف العراقيل وبتمكنها من إقامة نظام ديمقراطية ليبرالية حقيقية ومن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وأشارت إلى وجود عراقيل لا تزال تحول دون التمتع التام بحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بالأقليات مثل طائفة الروما. وأعربت غواتيمالا عن تقديرها لاتخاذ الحكومة مبادرات لتسوية المسألة وبإنشاء المجلس الوطني لمكافحة التمييز، ورحبت بمواصلة رومانيا بذل جهودها، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة المواقف السلبية تجاه الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأقليات الجنسية، عن طريق تنظيم الأنشطة وحملات التوعية والحوار المفتوح. وأوصت رومانيا بالأخذ بتوصية المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة نظراً إلى وجود عراقيل لا تزال تعيق حصول السكان المهمشين على الخدمات الصحية، وبمعالجة هذه المشكلة عن طريق برامج تثقيفية تتناول مسألة التنوع، وبتدريب العاملين في القطاعات الصحية. وأوصت، على غرار ما فعلت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بتنظيم حملات توعية للتثقيف بحقوق الإنسان وبخاصة حقوق المرأة.

٤٠- ولاحظت فنلندا، استناداً إلى معهد السياسات الدينية والعامة، أن الوضع القانوني للحرية الدينية في رومانيا ضعيف، وسألت عن الخطوات التي تتخذها الحكومة لحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الدينية. وأوصت بأن تعزز رومانيا جهودها لحماية الحق في الحرية الدينية عن طريق ضمان تمكن الأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية من ممارسة تعاليم دينهم بحرية وحماية حقوقهم واحترامها بدون تمييز. وأشارت فنلندا إلى الاستعراض الاحتفالي للمثليين، "مهرجان غاي فيست" (GayFest)، الذي تنظمه كل سنة في أيار/مايو وحزيران/يونيه جماعات المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الجنس، وأوصت رومانيا بإجراء تحقيق لمعرفة ومقاضاة المسؤولين عن الاعتداء على الناشطين المثليين المسالمين وضمان أن تقوم السلطات الرومانية في المستقبل بالترخيص لتنظيم تجمعات المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الجنس، بما فيها "مهرجان غاي فيست"، وحمايتها.

٤١- ورحبت الفلبين بالتحول الملحوظ لرومانيا من نظام استبدادي إلى ديمقراطية مزدهرة، وأشادت بالإسهام النموذجي لرومانيا في جهود مكافحة تغير المناخ. ولاحظت أيضاً بتقدير الاهتمام الجاد الذي توليه رومانيا لمسألة الاتجار بالأشخاص والتدابير المختلفة التي اتخذتها في هذا الصدد والتحديات التي لا تزال تواجهها. وسألت عما إذا كان للحكومة خطط إضافية لتعزيز حقوق الضحايا على صعيد المجتمع، بما في ذلك إعادة تأهيلهم وإدماجهم. وسألت أيضاً عما إذا كانت رومانيا ستدعو المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص إلى زيادة بحث الاستراتيجيات المتبعة وبحث كيفية تناول المسألة على نحو أكمل. وشجعت رومانيا على ضمان تمتع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبخاصة الأطفال، تمتعاً تاماً بحقوقهم الإنسانية، بما في ذلك، في جملة أمور، مسألة تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الأساسية والتعليم. وأوصت رومانيا بمواصلة احترام وتعزيز الحقوق الإنسانية للفئات الضعيفة، بما فيها المجتمعات المحلية لطائفة الروما.

٤٢- ورحبت ألمانيا بما قدمته رومانيا من ردود مفصلة على الأسئلة المحالة إليها مسبقاً فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لمكافحة التمييز ضد طائفة الروما، وبخاصة النساء والأطفال. وطلبت معلومات إضافية بشأن عمل المجلس الوطني لمكافحة التمييز والوكالة الوطنية المعنية بالروما، مستفسرة عما إذا كان أفراد الطائفة و/أو ممثلوهم يُشرَكون في عمل هذه المؤسسات. واستفسرت أيضاً عن المنظمات غير الحكومية لطائفة الروما التي تعمل بصورة نشيطة من أجل تحسين أوضاع نساء وأطفال الروما تحديداً، معتمدة على المساعدة التعاونية المقدمة ضمن شبكة مجتمعية.

٤٣- وأشارت البوسنة والهرسك إلى أن رومانيا قد صدقت على الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، معربة عن أملها في أن تبذل الحكومة جهوداً إضافية في سياق أنشطتها لزيادة تعاونها مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وبخاصة فيما يتعلق بالالتزامات المتعلقة بالإبلاغ. وأشارت أيضاً إلى المعلومات الواردة في التقرير الموجز التي تفيد بوجود عدد كبير من الأطفال ممن يتكفل برعايتهم الجدان أو غيرهما من الأقارب، أو ممن ليس لهم من يرعاهم إطلاقاً. وسألت عما إذا كان لرومانيا سياسة وطنية متماسكة لمواجهة هذه المشكلة وما إذا كانت الهيئة الوطنية لحماية حقوق الطفل قد وضعت برامج تُعنى بهذه الفئات الضعيفة من الأطفال. وسألت أيضاً عما إذا كانت رومانيا ستعالج هذه المشكلة كجزء من استراتيجيتها الوطنية لحماية الطفل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

٤٤- وأوصت اليابان رومانيا باتخاذ تدابير لحماية حقوق الأطفال وتعزيزها. وطلبت مزيداً من المعلومات بشأن التدابير الملموسة التي تخطط رومانيا لاتخاذها لإذكاء الوعي العام بمخاطر الاتجار بالأشخاص. ورحبت اليابان بالجهود الصادقة التي تبذلها رومانيا لتنفيذ طائفة واسعة من التدابير التي تتناول مسألة التمييز الممارس ضد طائفة الروما. لكنها أشارت إلى الشواغل التي أعربت عنها لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في هذا الصدد، وطلبت معلومات بشأن التدابير التي تتخذها الحكومة والخطط الاستراتيجية التي تضعها لمعالجة هذه المسألة معالجة شاملة.

٤٥- وشجعت الأرجنتين رومانيا على مواصلة جهودها في مجال مكافحة التمييز. ورحبت بما اتخذته رومانيا من خطوات لتوقيع الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وشجعتها على الإسراع بالتصديق على هذا الصك.

٤٦- وتناولت شيلي مسألة الإطار القانوني والمؤسسي لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل، مشيرة بصفة خاصة إلى المؤسسة الوطنية لتعزيز تكافؤ الفرص المنشأة في عام ٢٠٠٥. وسألت شيلي رومانيا عن الكيفية التي تتوقع أن تمنع بها ضعف المرأة وتهميشها وممارسة العنف ضدها. وأعربت أيضاً عن انشغالها بالشكاوى المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، ملاحظة التدابير التي اعتمدتها الحكومة لتفادي هذه المشكلة كما ورد ذكرها في التقرير الوطني. وأشارت شيلي إلى المعلومات الواردة في التقرير التجميعي والتقرير الموجز المتعلقة بالتمييز الممارس ضد السكان الروما؛ ومع أنها لاحظت الجهود المبذولة في هذا الصدد، دعت السلطات الرومانية إلى اعتماد استراتيجيات لتحسين الظروف المعيشية للروما، وبخاصة النساء والأطفال، عن طريق برامج تشرك طائفة الروما وتعطيهم حساً بالتحكم في شؤونهم.

٤٧- وأشادت هولندا بالتقدم المحرز فيما يتعلق باعتماد الإطار القانوني الذي يضمن حماية حقوق الإنسان. وأعربت عن تقديرها للرد على الأسئلة الخطية، ملاحظة أن مسألة إدماج أقلية الروما وتعرضهم للتمييز تمثل تحدياً رئيسياً تواجهه رومانيا، لا سيما في مجال التعليم والإسكان والرعاية الصحية والعمالة. وأوصت بأن تتخذ رومانيا مزيداً من التدابير الملائمة والفعالة للقضاء على التمييز الممارس ضد الروما والعمل بصفة خاصة على ضمان حصولهم على التعليم والإسكان والرعاية الصحية والعمل بدون تمييز، والعمل على متابعة التوصيات الصادرة عن هيئات حقوق الإنسان في هذا الصدد.

٤٨- ولاحظ الاتحاد الروسي، استناداً إلى لجنة حقوق الطفل، أن حالات إساءة معاملة الأطفال واستخدام التعذيب من جانب السلطات أو موظفي الخدمات الصحية لا تزال منتشرة. وأشار أيضاً إلى عدد من الشواغل التي أعربت عنها هيئات المعاهدات فيما يتعلق بالنسبة العالية لحالات العنف المترلي الممارس ليس حيال المرأة فحسب بل أيضاً حيال الأطفال. وأوصت حكومة رومانيا، في جملة أمور، بأن تحظر صراحة العقاب البدني في البيت والمدرسة والمؤسسات وبأن تشجع على اتباع أساليب تأديبية بديلة. وأشارت إلى ما أوردته لجنة حقوق الطفل ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن عمل الأطفال، وأوصت بأن تتخذ رومانيا خطوات فعالة لضمان تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل واتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ المتعلقة بالحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل ورقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها.

٤٩- وأشادت البرازيل بسنّ رومانيا قوانين جديدة لحماية حقوق الإنسان، ومواءمتها لقوانينها الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، وإنشاء مؤسسة وطنية معنية بحقوق الإنسان. واستفسرت عن اختصاصات المجلس الوطني لمكافحة التمييز المنشأ في عام ٢٠٠١ وعن كيفية تقييم الحكومة لما تحرزه من تقدم على صعيد مكافحة جميع أشكال التمييز ورصدها والمعاقبة عليها. وسألت أيضاً عن أوجه التحسن الملموسة لأوضاع أقلية الروما ولاحظت الإصلاحات القانونية الهامة التي نُفذت فيما يتعلق بالتمييز الممارس ضد المرأة واستفسرت عن كيفية قيام رومانيا بتقييم النتائج الملموسة لمبادراتها الرامية إلى ضمان حقوق المرأة. وأوصت البرازيل بأن تعزز رومانيا جهودها وتدابيرها الرامية إلى تحسين أوضاع أقلية الروما فيما يتعلق بالتمييز الممارس ضدهم.

٥٠- ولاحظت أستراليا أن المؤسسة الوطنية الرومانية المعنية بحقوق الإنسان أصبحت، ابتداء من آذار/مارس ٢٠٠٧، هيئة معتمدة لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وسألت عما إذا كانت هناك أية خطط لتهيئة المؤسسة للامتثال امتثالاً تاماً لمبادئ باريس. ومع أن أستراليا أقرت بالجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، فإنها أشارت بقلق إلى تقارير تفيد بتواصل وقوع حالات اتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وطلبت مزيداً من المعلومات بشأن الكيفية التي تسعى رومانيا من خلالها إلى التصدي لهذه المسألة.

٥١- وأشارت الأردن إلى أن لرومانيا إطاراً قانونياً مناسباً وهياكل أساسية مؤسسية ملائمة لضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أكمل وجه. لكنها لاحظت أن رومانيا قد أشارت إلى أن بعض الثغرات لا تزال قائمة، وهو ما يمثل شفافية مطمئنة للغاية. وطلبت الأردن إلى رومانيا مزيداً من المعلومات بشأن أسباب هذا الوضع والحلول التي يُنظر في تطبيقها في هذا الصدد.

٥٢- ورحبت أوكرانيا بوفاء رومانيا بتعهداتها والتزاماتها الطوعية وبأنشطتها الرامية إلى تنفيذ توصيات هيئات المعاهدات. وأبرزت جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر، وشجعت رومانيا على مواصلة تعزيز حماية ومساعدة الضحايا، وعلى إذكاء الوعي العام بمخاطر الاتجار. وإذ لاحظت الإطار القانوني والسياساتي الواسع الذي وُضع لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل والقضاء على التمييز الممارس ضد المرأة، أعربت عن قلقها من أن النساء أنفسهن قد يفتقرن إلى الوعي بحقوقهن أو إلى القدرة على المطالبة بها. وطلبت إلى رومانيا مزيداً من المعلومات بشأن جهودها الرامية إلى إذكاء وعي الأفراد والجمهور بحقوق الإنسان وزيادة إدراكهم لها.

٥٣- وأشادت مصر بالدور القيادي الذي تؤديه رومانيا في إدارة دفة رئاسة مجلس حقوق الإنسان، وهو ما اعتبرته شاهداً آخر على التزامها بقضية حقوق الإنسان. واستناداً إلى المعلومات الواردة في التقرير الوطني وتقرير الجهات صاحبة المصلحة، طلبت مصر مزيداً من المعلومات بشأن وضع الأقليات في رومانيا والجهود المبذولة لمعالجة قضاياها.

٥٤- وأجاب وفد رومانيا عن الأسئلة التي وُجّهت إليه. وفيما يتعلق بالمسائل التي أثيرت بشأن الاتجار بالأشخاص، ذكّرت رومانيا بوضع نظام شامل يجري العمل به في الوقت الراهن. أما فيما يتعلق بالإطار القانوني، قالت رومانيا إنها قد صدقت على جميع الصكوك الدولية ذات الصلة بالموضوع وأدرجتها في قوانينها المحلية. وعلى الصعيد المؤسسي، تعتمد رومانيا على وحدات متخصصة تابعة للشرطة وشرطة الحدود، وشبكة من المدعين العامين، ومديرية مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. وعلى الصعيد التنفيذي، وضعت رومانيا استراتيجية وطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، كما نفذت بالفعل خطة عمل وطنية هي الأولى من نوعها. وتجري المناقشات لوضع خطة عمل وطنية جديدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وأنشئت أيضاً قاعدة بيانات بهدف تلبية احتياجات الضحايا على وجه السرعة، وتُطبّق معايير معتمدة لتقديم المساعدة إلى الضحايا. وتقدم الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص أيضاً منحاً إلى منظمات غير حكومية من أجل تقديم المساعدة للضحايا. وهُيِّئت أيضاً حملات للتوعية والوقاية تركز على الأطفال والنساء. ووضعت رومانيا، بدعم من وزارة الخارجية في الولايات المتحدة وسفارة الولايات المتحدة في بوخاريست، برنامجاً تنسيقياً للضحايا والشهود. وحُدّدت أيضاً بعض الاتجاهات التي تشير إلى تراجع العدد الإجمالي لضحايا الاتجار بالأشخاص، وتراجع عدد ضحايا الاتجار لأغراض العمل القسري، وتراجع عدد ضحايا الاتجار بالنساء لأغراض الاستغلال الجنسي.

٥٥- وفيما يتعلق بالأسئلة التي طُرحت بشأن جهود التصدي لمسألة التمييز، أشارت رومانيا إلى أن هدف الاستراتيجية الوطنية هو منع وقوع التمييز ومكافحته وتنشئة مجتمع قائم على الإدماج وتعدد الثقافات. وتستند هذه الاستراتيجية إلى خمسة أهداف رئيسية موجهة إلى الفئات الأكثر تعرضاً للتمييز بجميع أشكاله، أي التمييز بسبب السن ونوع الجنس والديانة والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والميل الجنسي والإعاقة. وقالت رومانيا إنها تتعاون مع منظمات غير حكومية في جميع مراحل الاستراتيجية، بما فيها مراحل التخطيط والتدقيق والتنفيذ والرصد، كما أن الفئات الضعيفة تشارك أيضاً في تنفيذها. وأضافت أن أقلية الروما ممثلة تمثيلاً كبيراً في المجلس الوطني لمكافحة التمييز. وأحد أعضاء مجلس الإدارة أصله من الروما ويشغل منصباً برتبة كاتب دولة/وزير دولة.

٥٦- وفيما يتعلق باستخدام القوة من جانب قوات الشرطة ومشكلة تعرض الروما لتجاوزات الشرطة خلال الاعتقالات، ذكرت رومانيا أن حماية حقوق الإنسان على صعيد وزارة الداخلية تتوزع على ستة محاور يُركَّز فيها على أمور منها اعتماد إطار تشريعي لضمان احترام حقوق الإنسان؛ والتدريب الأساسي والمستمر؛ والانتقاء الصارم للموظفين؛ وعمليات التحقق والتفتيش الدورية؛ وآليات الرصد والمراقبة لمنع وقوع تجاوزات، ومن تلك الآليات مثلاً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وفي هذا الصدد، يجوز للمنظمات غير الحكومية زيارة مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة والتحدث إلى الأشخاص المحتجزين. وأبرزت رومانيا أيضاً تقيدها بفصل الأشخاص عند اعتقالهم من جانب الشرطة لضمان أمنهم وسلامتهم البدنية. وبخصوص سؤال بشأن الاستعراضات الاحتفالية للمثليين، قالت رومانيا إن جميع المواطنين الذين يُخلّون بالنظام العام خلال الاستعراض الاحتفالي

إما تُفرض عليهم غرامة وإما يخضعون لتحقيق جنائي. وقد فُرضت غرامات على ١٥ شخصاً وخضع ٥ أشخاص لتحقيق جنائي. وفيما يتعلق بالعقوبة البدنية، أشارت رومانيا إلى أن القانون ينص بصورة واضحة جداً على حظر جميع أشكال معاقبة الأطفال بدنياً. وفيما يتعلق بالأطفال ممن يعيش والداهم خارج البلد، قالت رومانيا إنها تركز على تدابير وقائية وأنها تقدم أيضاً أفضل الخدمات بهدف إبقائهم في بيئتهم العائلية. وفيما يتعلق بمسألة التخلي عن الأبناء، أشارت إلى أن الهيئة الوطنية لحماية حقوق الطفل تتولى هذا الجانب وتعمل، إلى جانب وزارة الصحة العامة، على تحديد التزامات لجميع المؤسسات المسؤولة لإشراكها في هذا الصدد، بما في ذلك فيما يتعلق بمنح هوية قانونية للأطفال.

٥٧- وأعربت سعادة السيدة رادوتا ماتاش، كاتبة الدولة بوزارة خارجية رومانيا عن شكرها للحاضرين على الحوار التفاعلي المثمر وأشارت إلى أن جميع التعليقات والتوصيات سوف تولى أكبر الاهتمام.

ثانياً - استنتاجات و/أو توصيات

٥٨- **في أثناء المناقشة، قُدّمت لرومانيا توصيات تدعوها إلى ما يلي:**

١- **التصديق في المستقبل القريب على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (الجزائر، والمكسيك)؛ واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (فرنسا، والأرجنتين، والمكسيك)؛ واتفاقية حقوق الأشخاص المعوقين (المكسيك)؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (المكسيك)، وتحديد آلية وقائية وطنية فعالة (الجمهورية التشيكية)؛**

٢- **اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان توافق التشريعات الرومانية ذات الصلة مع تعهداتها الدولية (المملكة المتحدة)؛**

٣- **الشروع في برامج لزيادة وعي موظفي إنفاذ القانون بمسألة حماية تمتع أفراد أقليات الميل الجنسية أو الهوية الجنسية بحقوق الإنسان، كجزء من حملة شاملة واسعة النطاق لمنع حالات إساءة المعاملة خلال الاحتجاز التي يكون ضحيتها أشخاص يُعتبر أنهم من تلك الجماعات وللمعاقبة عليها (الجمهورية التشيكية)؛**

٤- **مواصلة جهودها في مجال مكافحة التمييز (الأرجنتين)، واتخاذ تدابير إضافية لمكافحة التمييز الممارس ضد الأقليات، بما في ذلك السكان الروما والمثليون (كندا) والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (كندا، وفرنسا)، ومواصلة اعتماد تدابير، تشمل برامج إذكاء الوعي، للتصدي للأحكام المسبقة السلبية تجاه الأشخاص المصابين بالفيروس والأقليات الجنسية ولمكافحة التمييز الممارس ضدهم (الجمهورية التشيكية)؛**

٥- **مواصلة احترام وتعزيز الحقوق الإنسانية للفئات الضعيفة، بما في ذلك طوائف الروما (الفلبين) ومواصلة اتخاذ المزيد من الإجراءات لضمان تمتع الروما بالمساواة في حقوق الإنسان**

(آيرلندا، وبنغلاديش)، واتخاذ المزيد من التدابير المناسبة والفعالة للقضاء على التمييز الممارس ضد الروما (هولندا، والبرازيل)، والعمل بصفة خاصة على ضمان وصولهم بدون تمييز إلى التعليم والإسكان والرعاية الصحية (هولندا، وفرنسا) والعمل، ومتابعة توصيات هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في هذا الصدد (هولندا)؛

٦- تهيئة المزيد من التدابير لمكافحة تعرض المعوقين للتمييز، بما يشمل تحسين وصولهم إلى الخدمات الاجتماعية والصحية (آيرلندا)؛

٧- تعزيز الجهود الرامية إلى بلوغ مزيد من التكافؤ في ضمان الحقوق والفرص للمجتمعات الريفية، وبخاصة الأقليات العرقية والنساء والأطفال الذين يعيشون في تلك المناطق (المكسيك)؛

٨- التحقيق في الهجمات التي يتعرض لها النشطاء المثليون المسالمون ومقاضاة المسؤولين عنها وضمان الترخيص لتجمعات المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري نوع الجنس، بما في ذلك الاستعراضات الاحتفالية السنوية "غاي فيست"، وحمايتها من جانب السلطات الرومانية (فنلندا)؛

٩- ضمان تمكن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبخاصة الأطفال، من التمتع تمتعاً كاملاً بحقوقهم الإنسانية عن طريق أمور منها كفالة تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الأساسية والتعليم (الفلبين)؛ وفرض عقوبات فعالة على من يمارس التمييز ضد الأشخاص المصابين بالفيروس، وحظر إلزامية الخضوع لاختبار كشف الإصابة بالفيروس كشرط للحصول على عمل، وضمان عدم منع الأشخاص المصابين بالفيروس، تعسفياً، من العمل أو الالتحاق بالمدارس المهنية (الجمهورية التشيكية)؛ ومواصلة اتخاذ مزيد من الإجراءات لمكافحة انتشار الفيروس/الإيدز في صفوف الأطفال ولمكافحة ممارسة التمييز ضد الأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز عن طريق تقديم ما يلزم من علاج ومعلومات (آيرلندا)؛

١٠- تحسين التدابير الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة عن طريق التعليم، لا سيما النساء من طائفة الروما والنساء الريفيات (الجزائر)، والعمل على تنظيم حملات توعية للتثقيف بحقوق الإنسان وبخاصة حقوق المرأة (غواتيمالا)؛

١١- العمل بصورة منهجية ومتواصلة على مراعاة المنظور الجنساني في متابعة عملية الاستعراض (سلوفينيا)؛

١٢- اتخاذ تدابير إضافية لمكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك تدريب الشرطة على التعامل مع ضحايا الاتجار بالبشر والاعتداء الجنسي، وإعمال نظام لحماية الشهود في قضايا الاتجار بالأشخاص (كندا)، وتعزيز حماية ضحايا الاتجار من التجريم (الجمهورية التشيكية)، ومواصلة تحسين حماية ومساعدة الضحايا، وزيادة وعي الجمهور بمخاطر الاتجار بالأشخاص (أوكرانيا)؛

١٣- اعتماد تدابير وتنفيذها بفعالية لمنع العنف المترلي ضد النساء والقضاء عليه (إيطاليا، وتركيا)، وتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة العنف الممارس ضد المرأة، عن طريق الإعلام والوقاية وحماية الضحايا ومعاقبة الجناة (فرنسا)؛

١٤- مواصلة العمل من أجل تعزيز حقوق الأطفال (الجزائر، وتونس)، وبخاصة حق أطفال الروما في مجالي الصحة والتعليم، ومعالجة مسألة المواقف السلبية والأحكام المسبقة في صفوف الجمهور العام، وفي الخطاب السياسي والمواد الإعلامية، والتصدي للعنف والتمييز من جانب الشرطة، وزيادة الوعي بالحاجة إلى تعزيز الوضع العام لحقوق الإنسان (الجزائر)؛ وضمان تعزيز حقوق الطفل، وبخاصة الحقوق المتعلقة بالسجل المدني والتعليم والصحة والحماية من العنف (فرنسا)؛

١٥- تكثيف الجهود لتنفيذ توصيات المقرر الخاص المعني ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين (المكسيك)؛

١٦- القيام، في جملة أمور، بحظر العقاب البدني صراحة في المترل والمدرسة والمؤسسات، وتعزيز أساليب تأديبية بديلة (الاتحاد الروسي)؛

١٧- اتخاذ خطوات فعالة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل واتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ المتعلقة بالحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل ورقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها (الاتحاد الروسي)؛

١٨- تعزيز مواءمة قوانين رومانيا في مجال الحرية الدينية مع المعايير الدولية (سلوفينيا)؛

١٩- اتخاذ خطوات لإعادة تقييم التدابير اللازمة لضمان تطبيق مبدأ الحرية الدينية أو حرية المعتقد بدون تمييز (الدانمرك)؛

٢٠- تعزيز جهود رومانيا من أجل حماية الحقوق المتعلقة بالحرية الدينية عن طريق ضمان تمكن الأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية من ممارسة تعاليم دينهم بحرية وضمان حمايتهم واحترامهم بدون تمييز (فنلندا)؛

٢١- الأخذ بمنهج أكثر استباقاً لكشف التعصب الديني ووضع حد له (الدانمرك)؛

٢٢- وضع استراتيجية متماسكة على صعيد البلد لمكافحة الفساد ورصد تنفيذها (كندا)؛

٢٣- تعزيز قدرات السلطة القضائية على جميع الصعد وتسريع الإصلاحات القانونية، لا سيما في مجال المعالجة القضائية لمسألة الفساد في الأوساط العليا وفقاً للهدف المحدد في تقرير المفوضية الأوروبية المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في إطار آلية التعاون والتحقق (كندا)؛

٢٤- مواصلة تعزيز جهود رومانيا لمنع إساءة معاملة السجناء، مع ضمان التحقيق في جميع قضايا التجاوزات والاستخدام المفرط للقوة من جانب السلطات وضمان اتخاذ تدابير مناسبة (الدانمرك)؛

٢٥- اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين الأوضاع المعيشية في أماكن الاحتجاز (آيرلندا، وتركيا)؛

٢٦- النظر على وجه الاستعجال في تحسين أوضاع المصابين بأمراض عقلية (المملكة المتحدة) وسَنّ المزيد من التدابير لضمان إتاحة رعاية مناسبة في مجال الصحة العقلية (آيرلندا)؛

٢٧- اتخاذ المزيد من التدابير من أجل تعزيز الصحة الجنسية والإنجابية، وبخاصة في صفوف الفئات المهمشة (المملكة المتحدة)؛

٢٨- تطبيق توصية المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة بشأن العراقيل التي يواجهها السكان المهمشون للحصول على الخدمات الصحية، ومعالجة هذه المشكلة عن طريق برامج تثقيفية تتناول مسألة التنوع، وتدريب العاملين في القطاعات الصحية (غواتيمالا)؛

٢٩- وضع استراتيجية وطنية للتثقيف بحقوق الإنسان في النظام المدرسي وفقاً لخطة عمل البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، بما يشمل استعراض وتنقيح المناهج والكتب المدرسية، وتدريب المدرسين، ووضع حقوق الإنسان موضع الممارسة في الحقل المدرسي (إيطاليا)؛

٣٠- التسريع بعملية إعادة الممتلكات (كندا) وبذل جهود حثيثة للعمل مع الكنيسة الأرثوذوكسية من أجل تسوية قضية إعادة الممتلكات، بما يشمل امتثال هذه الكنيسة لأحكام القضاء (الولايات المتحدة).

٥٩- وسوف تبحث رومانيا هذه التوصيات، على أن تقدم ردودها في الوقت المناسب. وسيدرج رد رومانيا في الوثيقة الختامية التي سيعتمدها مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة.

٦٠- وجميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تعكس موقف الدولة (الدول) المقدمة لها و/أو الدول موضوع الاستعراض. ولا ينبغي تفسيرها على أنها تحظى بموافقة الفريق العامل ككل.

ثالثاً - الالتزامات الطوعية للدولة موضوع الاستعراض

٦١- يشار إلى الالتزامات التي تعهدت بها رومانيا بشأن الشروع في خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، حسبما أعلنته رئيسة الوفد في البيان الاستهلالي (انظر الفقرة ٦ أعلاه).

المرفق

تشكيلة الوفد

The delegation of Romania was headed by H.E. Mrs. Răduța MATACHE, Secretary of State, Ministry of Foreign Affairs of Romania, and composed of 23 members:

H.E. Mr. Doru Romulus COSTEA, Permanent Representative of Romania to UNOG and Other International Organizations in Switzerland

Mr. Dumitru Licsandru, Head of the National Agency for Combating Human Trafficking

Ms. Mihaela Mostavi, Head of the National Agency for the Protection of the Family

Ms. Liliana Preoteasa, Director General, Ministry of Education, Research and Youth

Ms. Olga Jora, Director, National Agency for the Protection of the Family

Ms. Elena Tudor, Director, National Authority for the Protection of the Rights of the Child

Mr. Adrian Bunoaică, Director, National Council for Combating Discrimination

Ms. Mădălina Manea, Program Coordinator, National Agency for Combating Human Trafficking

Ms. Monica Andriescu, Counselor, Department for Inter-Ethnic Relations

Ms. Dan Oprescu, Counselor, National Agency for the Roma

Ms. Cerasela Bănică, Counselor, National Agency for the Roma

Ms. Cristina Cuculas, Counselor, National Authority for the Protection of the Rights of the Child

Mr. Adrian Țelu, Legal Advisor, Higher Council of Magistrates

Ms. Alina Barbu, Legal Advisor, Ministry of Justice

Mr. Gabriel Crăciun, Legal Advisor, Ministry of Interior and Administration Reform

Ms. Lucia Ratcu, Legal Advisor, Ministry of Interior and Administration Reform

Ms. Adriana Samoilescu, Counselor, National Agency for Persons with Disabilities

Ms. Steluta ARHIRE, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission of Romania to UNOG and Other International Organizations in Switzerland

Mr. Răzvan Rotundu, Director, Ministry of Foreign Affairs of Romania

Mr. Nicolae Blindu, Permanent Mission of Romania to UNOG and Other International Organizations in Switzerland

Mr. Octavian Stamate, Ministry of Foreign Affairs of Romania

Ms. Elisabeta David, Permanent Mission of Romania to UNOG and Other International Organizations in Switzerland

Ms. Laura Onisii, Ministry of Foreign Affairs of Romania.